# الخصخصة في الاقتصاد العراقي

## أولا /الاثار المحتملة للخصخصة في الاقتصاد العراقي

في البدء لابد لنا من إلقاء نظرة سريعة على مفهوم الخصخصة وأشكالها ومبرراتها قبل الولوج إلى آثاره . المتوقعة في الاقتصاد العراقي الخصخصة أو التخصيص تعني عملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص إدارة أو إيجاراً أو مشاركة أو بيعاً وشراء فيما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة . وتتم عملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص بأشكال عدة من بينها :

بيع الشركات الحكومية للجمهور وبخاصة للعاملين في هذه الشركات .

التأجير الطويل الأمد للأصول التي تملكها الحكومة للقطاع الخاص وفقاً لشروط متوازن مة تحف فيه مصلحة الاقتصاد الوطني والجمهور معاً.

طرح الخدمات الحكومية على القطاع الخاص للتعاقد على إدارتها مع الالتزام بال شروط المناسبة لحماية المستهلك.

يشير تقدير مؤسسة التمويل الدولية (IEC) إلى أن الموارد المالية التي حصلت عليها الدول النامية من جراء بيع أصول مملوكة للدولة بلغت نحو (١٣٢) مليار دولار خلال المدة ١٩٨٨ – ١٩٩٥ ، وازداد عدد ال دول النامية التي طبقت الخصخصة من (١٤) دولة عام ١٩٨٨ إلى (٦٠) دولة عام ١٩٩٥ يرى بعض الاقتصاديون أن عملية الخصخصة تحقق العديد من الايجابيات ، تتمثل في تحرير القوى المنتجة من الضغوط الحكومية مما يكسبها فاعلية كوسيلة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين نوعيته وتوفير موارد للدولة وتخفيف الأعباء الناتجة عن تكاليف الإعانات والدعم التي تقدمها الدولة لمؤسسات القطاع العام . ومن بين الايجابيات الأخرى التي تحققها الخصخصة كما يرى هؤلاء الاقتصاديون ما يلي :

رفع معدل النمو الاقتصادي .

تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات .

زيادة الادخار والاستثمار القومي.

زيادة حجم الصادرات بسبب تحسن نوعية المنتجات وزيادة القدرة على المنافسة .

تخفيض الحاجة إلى الديون الخارجية والمعونات .

زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الأجور.

وقبل التطرق إلى الآثار المتوقعة للخصخصة في الاقتصاد العراقي ، لابد من القول بان الاقتصاد العراقي يعانيحالياً من أزمة عميقة خانقة تتمثل في وجود مظاهر اختلال عديدة أهمها الارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار الاستقرار السياسي والافتقاد

إلى سياسة اقتصادية واضحة المعالم ، كل هذه العوامل تفرز صعوبات جم مار خصخصة الاقتصاد العراقي يمكن إيراد بعضها بما يلي :

١) تؤدي الخصخصة إلى تسريح عدد كبير من العاملين في المؤسسات العامة التي يتم تخصيصها ٨ ما يؤدي تفاقم مشكلة البطالة التي تزيد عن (٦٠%) من إجمالي قوة العمل العراقية وهذا يقود إلى التأثير – لميار سوق العمل العراقية مما يؤدي إلى نتائج اجتماعية سيئة .

٢) الأثر السيئ للخصخصة على العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي لأنها تؤدي إلى التخل الطبقات الفقيرة . ي ع من حماي.

٣) قلة المبادرة وإحجام القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية التي يتخلى عنها القطاع العام وذلك ب – الحجم الكبير للمؤسسات الذي يتطلب رصد موارد مهمة لإعادة تشغيلها في ظروف طبيعية كما أنها تحت . إلى خبرات خاصة لتشغيل هذه المؤسسات .

٤ – ارتفاع أسعار بعض السلع في حالة إلغاء دعم الدولة وبخاصة تلك السلع التي سيتم تحرير أسعارها ضد البرنامج الوطني لمراجعة سياسات التسعير . ومع أهمية الدعوة لإجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد العراقي في إطار تطبيق مؤسسي لحزمة متكاملة م – السياسات الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاح الاقتصادي على النحو الذي ينصح به صندوق النقد الدون والبنك الدولي (تحرير التجارة ، اعتماد سياسة واقعية لسعر الصرف ، خفض الإنفاق العام ، خفض الأجور رفع أسعار الفائدة ، إعادة هيكلة المؤسسات العامة وإخضاعها للمحاسبة ، والشروع في وضع وتنفيذ برامج التخصيص) ، فمع أهمية هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم والاستفادة من التحرير السريع للتجارة الخارجية ولتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، فان هناك حاجة لتحقيق التكامل بين لتنظيم النشاط الاقتصادي ، عبر تطبيق السياسات المالية والنقدية الكلية وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور اكبر في زيادة الإنتاج والاستثمارات ، وبين دور الدولة الهام في الانتفاع من العوائد النفطية والإيرادات العامة في استكمال وتطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وفي تنظيم التوازن الاقتصادي الكل ي في ظروف ما زال فيه مؤسسات اقتصاد السوق ناقصة ، وفي قيادة تنمية حقيقية يكون الإنسان فيها الوسيلة والغاية معاً

إن الدعوة لدور فاعل للدولة من خلال القطاع العام مع تنشيط دور القطاع الخاص لكي يضطلع ب دوره الريادي في عملية التنمية الاقتصادية ليست جديدة ، وعندما نرجع بالتاريخ قليلاً إلى الوراء لوج دنا ب ان دور الدولة كان مركزياً في تنمية الاقتصاد الياباني واقتصادات النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ ، تايوان ، سنغافورة ، تايلاند ، ماليزيا ، اندونيسيا) إذ لم يقتصر دور الدولة على التوفيق بين مصالح اقتصادية متنوعة محلية وأجنبية بل أدت الدولة دور محرك

التنمية بحيث لم يقتصر دورها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي فقط وإنما إحداث تحولات جذرية في بنية الإنتاج المحلي وفي علاقاتها بالاقتصاد العالمي

**ثانياً / خصخصة قطاع النفط في العراق الأبعاد والمخاطر**

يمكن التوثيق بان تأريخ النفط هو تأريخ الصراع بين الدول الكبرى ، كل منها تسعى لتأمين احتياجاتها م ن النفط الخام . ويسعى بعضها من خلال احتكار سر الحياة إلى التحكم في الآخرين . تأريخ النفط اسود ومليء بالحروب والمؤامرات والانقلابات والاغتيالات والنهب والرشاوى ، والولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية تسعى لتأكيد دورها التسلطي في العالم بتأمين سيطرتها على حقول النفط خارج أراضيها الهاجس النفطي ليس وليد اليوم ، ولا يقتصر على قضايا الطاقة بجوانبها التقنية ، وقد ادخل في باب السياسة والاقتصاد ال سياسي ، وهو ليس مجرد دراسات وإحصاءات وبحوث وتأملات . انه صراع يدور في السر والعلانية ، وتتراوح إيقاعاته بين المحافل الأكاديمية المعنية بالنفط وبين القرارات السياسية للقصور الرئاسية والملكية وبين الترسانات العسكرية التي يتحكم فيها الجنرالات . إنها ببساطة حرب من اجل السيطرة على النفط ، لان هذا الذهب وان كان اسوداً إلا أن من يسيطر عليه يسيطر على العالم على حد تعبير (جورج براون) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق . العراق هو البلد الوحيد الذي لم تشمله . حملة عقد الستينات من القرن الماضي للبحث والتنقيب على النفط . هذه الحملة التي قادتها الشركات النفطية العملاقة ، واستخدمت فيه اكمل الخبرات الجيولوجية والتكنولوجية . وقد ترتب على ذلك انه من بين منتجي النفط كافة في العالم ، تقع أفضل التوقعات لاكتشافات المستقبل في العراق . بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣ . ظهرت اتجاهات بين أوساط عدد من السياسيين والاقتصاديين تتناغم مع الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للنفط العراقي ، تدعو إلى خصخصة قطاع النفط في العراق دون أن تستثنى من ذلك الاحتياطيات النفطية ، إن الدعوة إلى خصخصة قطاع النفط يخدم المصالح الأمريكية ، لأنه يؤدي إلى ضمان حصول الشركات الأمريكية على معظم الاستثمارات في الصناعة النفطية العراقية . فضلاً عن أن هذه الاستثمارات ستفضي إلى الهيمنة على الاكتشافات النفطية الجديدة . وبالتالي الهيمنة على إنتاج وتسويق النفط العراقي واللافت أن الدعوة إلى خصخصة قطاع النفط تبدو مقتصرة على العراق دون غيره من الدول النفطية كالسعودية والكويت وإيران . ونظراً للصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي ستواجه عمليات خصخصة الاقتصاد العراقي بصفة عامة والقطاع النفط خاصة . فان الضرورة تقتضي قدر تعلق الأمر بقطاع النفط أن يبقى تحت إدارة وملكية الدولة دون أن يعني ذلك عدم إفساح المجال للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي للعمل في بعض حلقات الصناعة النفطية على وفق تعاقدات خاصة وعلى ذلك فالبحث هو محاولة لتأشير بعض الحجج الرافضة للخصخصة ودعم للاتجاه الرامي إلى إبقاء النفط تحت سيطرة الدولة .

**أولا : <u>الأهمية الإستراتيجية للنفط العراقي</u>**

يعد العراق احد أغنى بلدان العالم بثروته النفطية . وتتمثل الأهمية الإستراتيجية للنفط العراقي بعوامل عديدة ، فهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد السعودية ، في قائمة البلدان التي تحتوي على اكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام . وتجمع التقديرات في الوقت الراهن على أن حجم الاحتياطي العراقي المؤكد من النفط الخام ي تصل إلى (١١٥) مليار برميل ، وهو يعادل (١١%) من إجمالي الاحتياطي العالمي في عام ٢٠٠٣ . في حين تشير تقديرات أخرى إلى رقم أعلى من ذلك بكثير ربما يصل إلى (٣٠٠) مليار برميل كاحتياطي غير مؤكد ، وذلك لان التنقيب عن النفط في العراق قد توقف منذ عام ١٩٨٠ ، وان (٥٠%) من الحقول النفطية لم يجر تقويمها بعد ، ومنها منطقة الصحراء الغربية التي يعتقد أنها تحتوي على (١٠٠) مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر ، فضلاً عن ذلك فان المنطقة الشمالية الشرقية من العراق تحمل احتياطيات نفطية جديدة . من الواضح أن الموارد العراقية ضخمة ، وتمثل اكبر موارد نفطية غير مطورة في العالم ، فمن بين (٧٤) حقلا مكتشفاً حتى الآن هناك (١٥) حقلاً فقط ، وهي تعمل بما يتراوح ما ب بين (٣٠٪ – ٥٠%) من طاقة لها الإنتاجية . وتتوزع حقول النفط العراقية العملاقة المنتجة على أربعة حقول في جنوب العراق تسهم لوحدها ب . (٧٥%) من إنتاج النفط العراقي ، وهي الرميلة وغرب القرنة والزبير وتمران عمر ، أما الحقل الكبير الخامس : حقل مجنون ، فلم يستغل بعد ، وهناك حقول كركوك التي تنتج الكمية المتبقية والمقدرة ب(٢٥%) . لم يتم حفر سوى (٢٣٠٠) بئراً في جمع مناطق العراق منها (٢٠٠٠) بئر في هذه الحقول ، في حين اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حفر ما يقارب المليون بئر في ولاية تكساس وحدها . تتميز الحقول النفطية العراقية بتعدد المكامن في الحقل الواحد ، وهي تقع على اليابسة وغير عميقة ، ومعظمها كبيرة جداً ولا تحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة وتعد كلف الاستكشاف والتطوير منخفضة جداً في العراق ، ينطلق العراق من أرضية ملائمة تؤهله للتوسع السريع في الاستثمار في الطاقة الإنتاجية ، فهو الاوطأ كلفة في العالم بين المنتجين الرئيسين ، ففي الوقت الذي تقدر الاستثمارات اللازمة لإنتاج برميل واحد من النفط : بأكثر من (١٠) آلاف دولار خارج منطقة الخليج ، ونصف هذا المبلغ في منطقة الخليج العربي ، فان الاستثمارات اللازمة لإنتاج برميل واحد لا تتجاوز (٣٢٠٠) دولار في العراق .

ومما يعزز الأهمية الإستراتيجية للنفط العراقي ، انه قابل بشكل كامل للتصدير من خلال خطوط الضخ الممتدة إلى الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، أي إمكان تجنب الخليج ومضيق هرمز ، حيث انشأ العراق في عام ١٩٧٥ خط الأنابيب الاستراتيجي الذي يربط حقول الجنوب بالشمال وهو ما يعطي العراق مرونة كبيرة في القدرة على التصدير من خلال البحر المتوسط أو الخليج العربي حسب الحاجة ويمتلك العراق أيضاً خطوط تمر بسوريا وتركيا والسعودية . إن تعدد المنافذ التصديرية للنفط العراقي ، وتوفر شبكة من الأنابيب والموانئ ، تجعل بالإمكان تسويق النفط العراقي إلى جميع الأسواق العالمية الرئيسة وبكلف معقولة .

وفي ضوء الارتفاع الكبير والمستمر للطلب على النفط وتخطي أسعار النفط الخام حاجز ال(٧٠) دولاراً للبرميل ، فان العراق قد يؤدي دوراً محورياً في التوازن الاستراتيجي لسوق النفط العالمية ، غير أن هذا الأمر يصطدم بحقيقة ضعف الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي ، والتي لا تتناسب مع ما يمتلكه العراق م من احتياطيات نفطية كبيرة ، ومن قدرات تصديرية جيدة ، وما يتوافر فيه من ملاكات فنية وإدارية وطنية تمتلك خبرات جيدة في مجالات استخراج ونقل وتسويق النفط الخام . ولم يزد إنتاج العراق من النفط الخام عن ١،٣٧٨ مليون ب/ي في عام ٢٠٠٣. وتخطط وزارة النفط العراقية لزيادة الطاقات الإنتاجية للحقول النفطية إلى (٣,٥) مليون ب/ي عام ٢٠٠٧ . وتقدر تكاليف زيادة الإنتاج إلى هذا الهد ف والمحافظة عليه . ومن الممكن أن يرتفع إنتاج النفط في العراق إلى (٨) مليون ب/ي من مخزونه الثابت خلال فترة من (٦– ٨) سنوات . بل يمكن أن يصل إنتاج النفط العراقي إلى (١٠) مليون ب/ي ، في حال اكتشاف مخزونات نفطية جديدة . وهذا أمر محتمل إلى حد كبير ، نظراً لتوقف أعمال الاستكشاف منذ أمد طويل. وفي حالة تحقيق مثل هذه الزيادات ستحدث ، تغييرات واسعة في سوق النفط العالمية ، وحتى في بنية صناعة النفط الدولية.

**ثانيا : الملامح العامة للسياسة النفطية العراقية**

تمخض عن اجتماع (مجموعة العمل) التابعة للمعارضة العراقية ، في مؤتمر لندن الذي عقد قبل عام ٢٠٠٣ برعاية الولايات المتحدة عن رؤية مستقبلية للسياسة النفطية العراقية تتلخص : بضرورة إنهاء احتكار الدولة لملكية قطاع النفط ، وتسيير قطاع النفط انطلاقاً من إشاعة الحرية الاقتصادية في العراق ، وبالاتجاه الذي يؤدي إلى فتح الآفاق أمام القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي للمساهمة الفعلية في أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتسويق ، من دون استبعاد ملكية صناعة النفط العراقية والاحتياطي النقطي إلى القطاع الخاص الأجنبي ، وضمن هذا التوجه يقول (د. محمد الجلبي) زعيم حزب المؤتمر الوطني العراقي ((أنه يفضل إن شاء كونسوريتوم برئاسة أمريكية ، لتطوير حقول النفط العراقية ، وستكون للشركات الأمريكية الحصة الأكبر في النفط العراقي)). وهذا ينسجم تماماً مع الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للنفط العراقي ، والتي أفصح عنها بوضوح السيد (جيمس أكتر) السفير الأمريكي السابق في السعودية ، عندما قال ((إن النفط ورغبة الولايات المتحدة للسيطرة على مصادره يمثلان المحور الأكثر تأثيرا في توجه وتفكير الإدارة الأمريكية الحالية))

تم تأسيس المجلس الأعلى لسياسة النفط في تموز ٢٠٠٤ ، وهو المعني بالسياسة النفطية العراقية ، و تتلخص مهامه بالاتي : التخطيط الطويل والمتوسط المدى ، الاستثمارات والمشاريع الرئيسة وطرق تمويلها ، العقود والاتفاقيات مع الشركات الأجنبية ، سياسة تسويق النفط وتسعير المنتجات المكررة المخصصة عنة للاستهلاك الداخلي ، هناك أربعة مبادئ رئيسة للسياسة النفطية العراقية الجديدة وهي(١٠) : تحرر الحكومة من الالتزام بالإدارة المباشرة للمشاريع التجارية مع التأكيد على دورها في التنظيم والإشراف . تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية بأسرع ما يمكن من اجل إصلاح وتشغيل حقول النفط

والغاز المنتجة في الوقت الحاضر فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية للحقول النفطية المكتشفة وغير المطورة تشجيع القطاع الخاص العراقي وإعطاءه دوراً بارزاً وتفضيلياً في كل مظاهر التطور المستقبلي للعمليات النفطية في العراق

يتضح مما سبق بان السياسة النفطية العراقية في سماتها العامة والتفصيلية ، تتجه نحو إعطاء دور محوري للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي للقيام بمهام الاستكشاف والتطوير والإنتاج لا سيما في الحقول المكتشفة وغير المطورة وبسبت ضعف إمكانات القطاع الخاص العراقي ، فان الحصة الأكبر من هذه الاستثمارات ستستأثر بها شركات في حين سيقتصر مهام الدولة (القطاع العام) بإصلاح وتشغيل الحقول النفطية المنتجة ، إن اعداد واصدار القوانين التي تحدد الواجهة المستقبلية لصناعة النفط العراقية ليست بالخطوة العملية إطلاقاً، وفي الوقت الذي تعاني فيه البلاد حالة من الانفلات الأمني فان الاقتراحات الرئيسية المتعلقة الصناعة النفطية تحتاج إلى إعداد من قبل مجموعات من الخبراء والمستشارين ، ودراسة متأتية ومكثفة لواقع الصناعة النفطية أفاقها المستقبلية وتحتاج أيضاً إلى موافقة من قبل سلطة شرعية منتخبة وأي اختصار لهذا المسار سيعني حدوث تغيرات مستقبلية في البيئة التشريعية (القوانين) والسياسات . وشكوك حول شرعية البرنامج النفطي بالكامل ، واتهامات بالفساد الإداري وانعدام الشفافية

**ثالثاً : مبررات ملكية الدولة لقطاع النفط في العراق**

تاريخياً تعد بريطانيا أول من شهد انطلاق تيار خصخصة المشاريع المملوكة للدولة ، حين تولى حزب المحافظين السلطة بزعامة السيدة (مرغريت تاتشر) عام ١٩٧٩ ، ثم اكتسب هذا التيار زخماً كبيراً بعد تولي الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) السلطة في عام ١٩٨١ . وأخذت عملية الخصخصة دفعة قوية منذ عقد التسعينات بعد أن تبنتها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وطبقتها العديد من الدول النامية مضطرة أو مختارة ، مضطرة تحت ضغط وصفات صندوق النقد الدولي والدول الرأسمالية ، ومختارة كنهج تنموي يرتكز على تقليص دور الدولة في الاقتصاد . إن المبرر المركزي للدعوة إلى الخصخصة هو أن اقتصاد السوق أكثر كفاءة من التخطيط المركزي في إدارة الموارد الطبيعية والبشرية وبعبارة أخرى إن مشروع القطاع الخاص أكفأ بطبيعته من نظيره في القطاع الحكومي ، ومعيار الكفاءة هنا يرتبط بتحقيق إنتاج اكبر من كمية معطاة من المدخلات أو تحقيق نفس الإنتاج بكمية اقل من المدخلات . ولبلوغ هذا الهدف ينبغي إتاحة المجال لقوى السوق كي تعمل بحرية دون تدخل الدولة في الاقتصاد غير أن هذا المبرر ينطوي على افتراض غير دقيق يعزو فيه الكفاءة إلى الملكية الخاصة ، وبالتالي فان مشروع القطاع الخاص هو أكثر كفاءة من نظيره في القطاع العام . لكن الكفاءة مستقلة عن ملكية عناصر و الإنتاج . والفضائح التي تعرضت لها بعض المؤسسات الخاصة مؤخراً ولا سيما في الولايات المتحدة ، هي دليل كاف على أن عدم كفاءة تخصيص الموارد يمكن أن تطال القطاع الخاص أيضاً . ومما يثير الشك والريبة بالخصخصة ، هو اتخاذها لتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي .

وعلى الرغم من حاجة العراق الماسة إلى تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية ، ولكن ما يحتاج إليه العراق هو الاستثمارات الأجنبية التي تؤدي إلى إيجاد طاقات إنتاجية جديدة من خلال إنشاء مشاريع جديدة في قادرة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي . وليس تلك الاستثمارات الأجنبية التي تستحوذ على المشاريع القائمة وبالتالي لا تقضي سوى إلى استبدال ملكية محلية بملكية أجنبية دون أن يكون لها تأثير يذكر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي في العراق .

وللخصخصة عواقب اجتماعية وخيمة تتمثل في القلق والريبة في نفوس المعنيين بمشاريع الدولة من إداريين وفنيين ومجهزين ومستهلكين . وهذه حالة تفاقم مشاكل عدم الاستقرار والأمن الذي يعاني منه العراق . فضلاً عن ذلك صعوبة أن يتحمل العراق مزيداً من الانحدار في الإنتاج والبطالة وهي من الإفرازات المتوقعة لعملية الخصخصة

إن نجاح عمليات الخصخصة بتطلب توفر شروط عديدة منها

أن يكون الاقتصاد المعني في حالة طبيعية ومستقرة .

وصول سوق الأوراق المالية إلى مستوى مقبول من التطور.

أن تكون القطاعات الاقتصادية الأساسية في حالة متنامية.

فاعلية القطاع الخاص.

وباختصار فان الاقتصاد العراقي غير جاهز لتقبل عمليات الخصخصة في هذه الحقبة من تأريخه ، وبالتالي فهو في وضع لا يسمح له بانفتاح مفرط على العالم الخارجي. وفيما يتعلق بقطاع النفط في العراق ، تكتشف معارضة خصخصته زخماً كبيراً بالمقارنة مع المشاريع الحكومية الأخرى ، لعوامل كثيرة سياسية واقتصادية وتاريخية.

يعتقد دعاة الخصخصة بأنها ستحفر تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الصناعة النفطية العراقية التي هي في حاجة ماسة لمشروع طموح لتوسيعها وتطويرها . ولذلك ينبغي تأمين الظروف التي تغري الشركات الأجنبية بالاستثمار فيها ، والخطوة الأهم لذلك عدا توفير الأمن وسلطة القانون ، هي فصل صناعة النفط العراقية عن سيطرة الدولة وملكيتها الكاملة لها ، وخلق صناعة وطنية ذات بعد دولي من خلال الخصخصة

هذا الادعاء يفتقد إلى الواقعية ، لان تدفق الاستثمار الأجنبي ليس مقيداً بنمط الملكية ، سواء أكانت حكومية أم خاصة . وقد جرب العراق هذين النمطين خلال تاريخه النفطي الطويل حيث كان رأس المال الأجنبي ماثلاً في شركة نفط العراق خلال الفترة ١٩٢٥ – ١٩٧٢ ، حين حل محله قطاع الدولة ممثلاً بشركة النفط الوطنية عند التأميم . إن تجربة العراق مع شركات النفط الأجنبية لم تكن ايجابية فقد توانت تلك الشركات في تطوير مصادر النفط العراقية مما اضطر الحكومة إلى إصدار القانون رقم (٨٠) بتقليص عمليات تلك الشركات ، الأمر الذي مهد إلى تأميم تلك الشركات عام ١٩٧٢ ، وأصبحت تحت الملكية والإدارة الكاملتين من قبل الدولة ، وقد أفضى تأسيس شركة النفط الوطنية إلى إيجاد بيئة مناسبة ساعدت على تكوين العديد من الاختصاصيين العراقيين الذي يملكون مؤهلات مرموقة ومتكاملة في مختلف جوانب الصناعة النفطية ، ويرى

المؤيدون لخصخصة قطاع النفط في العراق ، إن الاستمرار في وضع الصناعة النفطية تحت السيطرة الكاملة للدولة ، لا يشجع النمو السريع لإمكانات العراق النفطية ، كما أن بقاء بنية الصناعة النفطية على وضعها الحالي يعيق خطط توسع الإنتاج وان شركة النفط الوطنية تتحمل مسؤولية بقاء إنتاج العراق من النفط عند مستويات متدنية بالمقارنة مع الاحتياطي النفطي الضخم للعراق وبالتالي فان الإنتاج كان سيبلغ مستوى أعلى لو تمت خصخصة قطاع النفط العراقي ، لكن هذا الرأي بتجاهل حقيقة أن مستويات إنتاج النفط في العراق كانت واطئة ليس فقط في عهد شركة النفط الوطنية بل كذلك في عهد شركات النفط الأجنبية . وثمة حجة أخرى لدعاة الخصخصة، أنها تحفر على توفير رأس المال والتكنولوجيا اللذين يفتقر إليهما قطاع لنفط العراقي لإعادة اعمار البنية التحية وتطوير الحقول النفطية مما يستلزم إتاحة مناخ ملائم للاستثمار الاجنبي لتحقيق استغلال اكفا للموارد النفطية . وهذه الضرورة تقتضي إرساء اطر قانونية لعلاقة جديدة مع شركات النفط الأجنبية أن العراق محروم من التدفقات الاستثمارية الأجنبية وما ينطوي عليها من نقل لرأس المال والتكنولوجيا لكن هذا التدفق ليس رهنا بالخصخصة فبإمكان العراق أن يحفر هذا التدفق حتى من دول الخصخصة ، نظراً لاحتياطية النفطي الهائل ولان كلفة الإنتاج هي الاوطأ في العالم والجدير بالإشارة أن الحكومة العراقية قد توصلت في أواسط عقد التسعينات إلى اتفاقات مع عدد من الشركات العالمية (الف الفرنسية قبل اندماجها مع توتال ، وكونسوريتوم روسي تقوده لوك اويل ، وشركة النفط الصينية وغيره ) وقامت الاتفاقات على أساس المشاركة في الإنتاج لمدة (٢٠) سنة لتطوير بعض الحقول الكبرى التي اكتشفت في عقد السبعينات ، وبقيت من دون تطوير بسبب حروب العراق ولم تتضمن الاتفاقات إعطاء حصص للمستثمر الأجنبي من النفط العراقي ، بل اقتصرت على إعطاء المستثمر الأجنبي حق الحصول على النفط الخام لتغطية كلفة الاستثمار ، إضافة إلى نسبة مئوية معينة كريح على الاستثمار ، كل هذه الاتفاقيات أبر مت في ظل العقوبات الاقتصادية الخانقة ، رغم بقاء ملكية قطاع النفط للدولة، ويقترح دعاة الخصخصة تحرير النفط م ن سلطة الدولة والتخلي عن فكرة أن القط هو ريع للدولة وهو ما قد يمثل احد الخيارات العملية أمام العراق من اجل استغلال أفضل لثروته النفطية للحصول على المبالغ اللازمة لإعادة اعمار العراق و تشير تقديرات المؤسسات التمويلية الدولية إلى أن تكاليف إعادة اعمار العراق تبلغ نحو (١٠٠) مليار دولار ، فيما يرفع الكونغرس الأمريكي الرقم إلى (٤١٠) مليار دولار، في حين ترى أوساط محايدة أن كلفة اعمار العراق لا تتجاوز(٢٦) مليار دولار ، بعد أن تأخذ بالاعتبار إمكانات القدرات الوطنية المتاحة كما ونوعا . ان المبالغة المقصودة في تقدير حجم اعتمادات عملية الاعمار تستهدف إظهار العراق بانه بحاجة إلى أموال عند ضخمة والدفع باتجاه توفيرها من خلال المسارين الاتيين:

تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل من خلال الحصول على أموال من خصخصة مشاريع القطاع العام وبيعها للقطاع الخاص ولا سيما الأجنبي ، وهذا ما يتطلب فتح أبواب العراق على مصراعيها للاستثمار الأجنبي وبدون. قيود خلافا لما هو حاصل في العديد من الدول النامية. تلبية الاحتياجات الطويلة الأجل من خلال الحصول على قروض مقابل رهن الاحتياطيات

النفطية ، حيث تسعى الإدارة الأمريكية إلى رهن النفط العراقي مقابل عملية ، إعادة الاعمار على وفق الأرقام الموضوعة من قبلهم ، إن الدعوة إلى خصخصة الاحتياطي النفطي في العراق . تنطوي على مخاطر تتعلق بكون الاحتياطي النفطي ثروة وطنية لا تعود إلى الجيل الحالي فحسب بل هي ملك للأجيال اللاحقة أيضاً . ومن هنا أياً كانت السلطة القائمة وأياً كانت طبيعة النظام السياسي ، فلا توجد جهة في الدولة تمتلك حق التنازل أو بيع جزء أو كل الثروة الوطنية . فضلاً عن ذلك ، ثمة شعور جمعي في العراق ، باد النفط يعد رمزاً وطنياً مقدساً في جسد نضاله الطويل . إن العلاقة الوثيقة بين قطاع النفط والتطور السياسي الذي شهده العراق منذ نشوء دولته الحالية في عام ١٩٢١ ، وتطورات هذا القطاع وطنياً وعالمياً ، كان له ، تأثيرات عميقة على شعب العراق ومؤسساته . وزعزعة هذه العلاقة التاريخية تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار . فالمسألة النفطية مسألة سيادية تغوص عميقاً في جذور الوطنية العراقية

إن من اخطر عواقب الخصخصة ، تقليص القدرات المالية والاقتصادية للدولة العراقية ، وبالتالي تقييد عمل الحكومة في تطوير الاقتصاد العراقي ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية الناجمة عن الحروب والحصار والاحتلال . فخصخصة قطاع النفط سيحرم الحكومة من التصرف بجزء مهم من الثروة الريعية النفطية الضخمة ، والتي تعد ضرورية لإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي وتطويره. وعلى الرغم من تبني الباحث لوجهة النظر المعارضة لخصخصة قطاع النفط في العراق ، إلا إن الخصخصة كمنهجية إستراتيجية والتي يمكن إتباعها في العراق ، قد تأخذ شكل عقود التأجير والإدارة، حيث لا تتضمن عمليات الخصخصة المتبعة على وفق هذا الأسلوب نقل لملكية المؤسسات العامة لا جزئياً ولا كلياً ، وإنما تنحصر هذه العمليات على نقل الخبرات الإدارية والفنية والمالية لمدة زمنية محدودة من القطاع الخاص إلى مؤسسات الدولة مقابل مبالغ مالية يحصل عليها القطاع الخاص ، مثل عقود الخدمات التي قد تعقدها الدولة مع الشركات الخاصة لتقديم خدماتها الفنية والإدارية والخدمية مقابل مبلغ معين تدفعه الدولة إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بكامل السلطة على المنشأة فنياً وماليا ، وبعد إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي وإصلاحه وهو ما قد يستغرق مدة زمنية لا تقل عن (٥) سنوات من العمل الجاد والحثيث ، عند ذاك لا يوجد مبرر يجعل شركات النفط الأجنبية غير قادرة مثلا على فتح محطات لتعبئة الوقود في كافة أنحاء العراق بالتنسيق مع القطاع الخاص العراقي ، وهو ما قد يحد من الاعتماد على القطاع العام في التوزيع والتشغيل.

**الخلاصة**

يعد النفط أهم ثروة طبيعية في العراق ، وهو رمز لسياسة التحرر الوطني ضد الاستعمار ، منذ اكتشاف النفط في كركوك عام ١٩٢٧ ، القاعدة العامة في معظم الدول والمثبتة في دساتيرها وقوانينها ، تستند إلى مبدأ . ان ماهو فوق الأرض ملك لصاحب تلك الأرض ، وما هو في باطنها فهو ملك عام يعود للدولة ، فالنفط العراقي موجود في باطن الأرض وقد تعود على الانتظار . وعندما يستخرج ويسوق ينبغي أن يكون ذلك على وفق المصلحة الوطنية العراقية مع مراعاة حقوق الأجيال اللاحقة بهذه الثروة الناضبة ، ولما كان النفط هو العصب الرئيس للاقتصاد العراقي ، ومصدر الدخل المهم ، والمحرك للتنمية في العراق ، بات الأمر يتطلب الإبقاء عليه تحت سيطرة الدولة . وعدم السماح بأي نوع من المشاركة الأجنبية الدائمة أو الالتزامات الدائمة في صناعة استخراج النفط ، لان عملية خصخصة صناعة استخراج النفط العراقي لا يمكن أن تتحقق بدون دفع تكاليف سياسية واقتصادية واجتماعية باهظة الثمن ، نظراً للمكانة الخاصة التي تمثلها هذه الصناعة في الاقتصاد والمجتمع العراقي ، وفي البرامج السياسية للأحزاب السياسية العراقية ، وفي ضمير ووعي الشعب العراقي ، لكن هذا لا يعني عدم الاستفادة من التكنولوجية المتاحة للشركات الأجنبية ، ولا يعني أيضاً عدم م ساهمة القطاع الخاص المحلي والاجنبي في الاستثمار والتطوير على اساس المصالح المتبادلة على وفق المعايير المعروفة كعقود المقاولات والإيجار وغيرها.